



الإصلاح الزراعي .. ورفع القيمة الإيجارية

يعتبر قانون تنظيم الإيجارات الذي كان أحد البنود الأساسية في قانون ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، والمعروف بقانون الإصلاح الزراعي الأول ، من أهم الإجراءات التي اتخذت للحد - أو للتقليل من عملية الاستغلال التي كان ومازال يعاني منها الكثير من صغار الفلاحين في بلادنا ..

وتكمن أهمية هذا القانون ، ليس فقط في التخفيف عن كامل الفلاحين المستأجرين بل وأهم من ذلك هو حث العاملين في الزراعة على العمل بإيديهم حيث أن ظاهرة الملكية الغائبة كانت إحدى السمات التي تتميز بها الزراعة المصرية وما استتبعها من ارتفاع شديد في نسبة الأراضي المؤجرة التي بلغت سنة ١٩٥٢ أكثر من ٦٥٪ من الأراضي المنزرعة ..

ومن هنا تأتي خطورة ما أعلنه المهندس سعد هجرس رئيس هيئة الإصلاح الزراعي من اتجاه الهيئة إلى جعل القيمة الإيجارية بواقع ٧ أمثال الضريبة الحالية وليست الضريبة التي كانت مفروضة على الأرض يوم ٩ سبتمبر ..

أو بمعنى آخر رفع قيمة الإيجارات بشكل مطلق .. إن خطورة مثل هذا الإجراء تكمن في عدة نقاط عملية ..

أولاً : من ناحية المبدأ فهو لا يتماشى مع الخط الأساس الذي اتخذته ثورة ٢٣ يوليو في مجال الزراعة وهو التخفيف عن صغار المستأجرين الذين يمثلون في الواقع نسبة عالية من العاملين في الزراعة ..

ثانياً : أنه تشجيع من ناحية أخرى لظاهرة الملكية الغائبة ، أي هؤلاء الذين يملكون الأرض ولا يعملون عليها ويقيمون في العاصمة والمدن الكبرى وغالباً ما يكون لهم أعمال أخرى ليس لها أي علاقة بالعمل الزراعي ..

ولقد عانت الزراعة المصرية ومازالت تعاني من تلك الظاهرة الخطيرة التي تسبب ضرراً شديداً للإنتاج وللمنتجين الحقيقيين ورفع الإيجارات يعني من الناحية العملية الإخلال من المستأجرين ، الذين يتركز غالبيتهم في صغار وقرى الملاحين لأعطاء الراسمالية الزراعية المتوسطة والكبيرة .. وهذا لا يتفق مع أبسط مبادئ العدل الاجتماعي الذي نادى به ثورة ٢٣ يوليو ، ولا زالت تنادى به ، ونقلته في وثائقنا الوطنية ..

وليس من شك أن هناك تحفظات كثيرة وأخطاء أكثر قد كشفها التطبيق خلال السنوات الماضية بالنسبة لقوانين الإيجارات .. منها مثلاً أن هناك من صغار الملاك ، خمسة فأقل ، من اضطر لتأجير أرضه لظروف خارجة عن إرادته ، وتلك قضية تحتاج إلى حل آخر ..



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ولقد كنا نتوقع تعديلات نتمق الاتجاه الخاص بحماية صفار المستاجرين من جشع اغنياء الفلاحين وكبار الملاك . وخاصة بعد ان عادت لكثير منهم ملكية اراضيهم بعد تصفية العراصات . وهو الاتجاه الذي ظهر في قرار دفع الضرائب عن صفار الملاك الذين نقل ملكيتهم عن ثلاثة الدنة ..

حقيقة ان هنالك فئة من المستاجرين الكبار . من زارعي الخضر والفاكهة وهؤلاء مطالبون . ليس بان يدفعوا مبالغ اكثر للمالك . بل بان يدفعوا ضرائب اكثر لخزينة الدولة ..

اما . اتجاه التثنية . الذي عبر عنه رئيس هيئة الاصلاح الزراعي لانه استفادة منطقة لاغنياء الفلاحين وكبار الملاك . وفي نفس الوقت استنزاف لاكثر من مليون مستاجر صغير .. مع تضييع مبالغ طائلة كان من الممكن لو احسن دراسة الواقع ان تدخل خزينة الدولة . ليس من جيوب صفار الفلاحين بل من جيوب كبار المستاجرين والملاك في وقت واحد ..